



قضايا وآراء

العدد (17729) – السنة الحادية والخمسون – الأربعاء 26 ربيع الآخر 1448هـ – 7 أكتوبر 2026م

الفن ساحة أخرى للصراع بين فلسطين وإسرائيل

أعلنت صفحة «Page Six» المعنية بأخبار هوليوود مؤخراً «اندلاع حرب رسائل مفتوحة بين الأطراف المؤيدة لإسرائيل والمؤيدة لفلسطين في هوليوود». قبل بضع سنوات فقط، كان من المستحيل تصور عنوان كهذا.

وقد وصف المقال صراعاً يتزايد فيه الطابع العرني بين القوى المؤيدة لفلسطين وتلك المؤيدة لإسرائيل داخل قطاع الترفيه. فمن جهة، يقف فنانون وشخصيات بارزة في هذا المجال متخذين موقفاً صريحاً ضد الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة. ومن جهة أخرى، يحاول المدافعون عن إسرائيل إنكار وقوع هذه الإبادة رغم وجود أدلة دامغة لا تقبل الشك.

ومع ذلك، فإن هذا الطرح لم ينقل الصورة الكاملة. فما يجري حالياً يحمل أبعاداً وتداعيات تفوق بكثير مجرد خلاف بين المشاهير أو «حرب رسائل مفتوحة». إنه جزء من نبورة ثقافية تختمر في المجتمع الأمريكي، وقد وصلت الآن إلى أعلى المستويات في المؤسسة الثقافية للبلاد. وفي خضم هذا الصراع، فإن إسرائيل تخسر – بل وتكتبد خسارة فاحشة.

رغم أن الفحالة أقي بأن الدعم لفلسطين قد بلغ حداً من القوة أدى إلى انقسام هوليوود علناً، إلا أنه حجب حجم التحول الجاري من خلال تصوير المشهد الراهن على أنه «حرب» بين معسكرين.

لقد دأبت هذه الصناعة – قبل وقت طويل من ترسيخ صنّاع الأفلام وشركات الإنتاج والممثلين الإسرائيليين لحضورهم البارز في هوليوود – على إعلاء شأن إسرائيل واقتنام كل فرصة للترويج لها؛ إذ صاغت السينما والتلفزيون صورة براقة لأمة «بطولية» ضوّر تأسيسها وبقاؤها المستحسب كمعجزة، بينما تمسّست إلى حد كبير معالماً التجريد من الملكية وأعمال العنف التي تشكّل الركيزة الأساسية لتلك السردية.

وفي المقابل، دأبت الأعمال الفنية –بشكل شبيه دائم– على تقديم الفلسطينيين والعرب والمسلمون في صورة سلبية، وإصفة إياهم بـ«الأخر» المهجى والمهذّب، الذي يُفترض أنه يفكر إلى أي ادعاء مشروع بالحضارة، أو منظومة أخلاقية معترف بها، أو تاريخ



بقلم:

د. رمزي بارود ○

وهوية يستحقان اهتماماً جاداً. لقد لعبت هوليوود بالفعل دوراً محورياً في عملية التجريد الممنهج للفلسطينيين من إنسانيّتهم داخل الثقافة الشعبية الغربية. وحين يبدأ الآلاف من الممثلين وصنّاع الأفلام والمنتجين والفنانين في اتخاذ مواقف علنيةً مبديةً مناصرةً لفلسطين –وغالباً ما ينطوي ذلك على مخاطر مهنية – فإننا نستطيع حينئذ الحديث بثقة عن تحول ثقافي ذي أبعاد تاريخية.

وتعد أسماء مثل سوزان ساراندون، ومارك روفالو، وبينيلوبي كروز، وخافيير بارديم، وخواكين فينيكس، وتيلدا سوينتون، وأوليفيا كولمان، وإيما ستون، وسينيثيا نيكسون، وريز أحمد، مجرد أمثلة بارزة ضمن قائمة تتسع باستمرار لفنانين يتحولون بالشجاعة والوازع الأخلاقي في مواجهة مؤسسة صناعية عتيقة الطراز.

غير أن القصة تتجاوز حدود هوليوود بكثير. يكفي أن ننظر إلى الجدل الواسع الذي احتدم مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية عقب استبعاد المغني «ماكلمور» (Macklemore) من الحفلات المنيقية ضمن جولة «لوب» (Loop Tour) للمغني إد شيران.

يُعد ماكلمور (Macklemore) أكثر بكثير من مجرد مغنٍ مناصر للفضية الفلسطينية. فهذا المغني ومؤلف الأغاني، الحائز جائزة «غرامي»، هو راو سياسي موهوب جمع في مسيرته الفنية بين النجاح الجماهيري الواسع والالتزام الراسخ بالقضايا الاجتماعية. ومنذ بدء الإبادة الجماعية في قطاع غزة،

برز كواحد من أقوى الأصوات الداعمة لفلسطين في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

وخلال حفلات إد شيران (Ed Sheeran) الأخيرة في ملعب «ميتلايف» (MetLife Stadium) في نيوجيرسي، عبّر ماكلمور عن تضامنه مع الفلسطينيين في غزة والصفة الغربية المحتة، ودعا إلى «فلسطين حرة»، كما قدّم أغنية «Hind's Hall» (قاعة هند)؛ وهي أغنية احتجاجية تخليداً لذكرى الطفلة الفلسطينية هند رجب التي قتلتها القوات الإسرائيلية في غزة.

لقد جاء رد الفعل على موقف الفنان ماكلمور الشجاع فورياً، ولكنه كان متوقعا أيضاً، إذ لجأ أصحاب المليارات الذين يسيطرون على أماكن إقامة الحفلات إلى السلاح المفتاح لديهم دائماً: القوة المالية. وفي ذات السياق فقد رفض روبرت كرافت (Robert Kraft)، مالك ملعب «جيليت» (Gillette Stadium)، السماح لماكلمور بإحياء حفل فيه.

لجأ شيران –الذي بدا وكأنه يقلل من شأن خطورة الموقف– إلى موقف دفاعي؛ إذ صرّح قائلاً: «لست متواطئاً»، مشدداً على أن قرار استبعاد ماكلمور كان قرار الجبهة المنظمة للحفل وليس قراره هو.

غير أن هذا الرد الضعيف الصادر عن أحد أكثر الموسيقيين تأثيراً في العالم –لا سيما في وقت كان يتعرض فيه فنان مشارك في جولته للعقاب بسبب تعبيره عن رأيه– لا يمكن بأي حال اعتباره موقفاً «محايداً» سياسياً. في الماضي، كان من الممكن أن تنتهي القصة عند هذا الحد: إذ كان سيُعزل ماكلمور وتُضخيم مسيرته المهنية في مهب الريح، بينما يواصل شيران والجهات المنظمة ومالكو الملعب أعمالهم دون أن يمسهم سوء يُذكر.

لكن تلك الأيام ولت. فقد انتشرت التضامن العالمي مع ماكلمور –وبالتالي مع فلسطين– بسرعة فائقة، لدرجة أجبرت المسؤولين عن استبعاده على تقديم سلسلة من التبريرات الدفاعية والمناقضة أحياناً.

ومع ذلك، كان الضرر قد وقع بالفعل. فقد واجه شيران دعوات متزايدة للمقاطعة واحتجاجات، بل وصل الأمر إلى حد وقف بث موسيقاه من قبل محطة إذاعية إيرلندية،

كما انسحب كل من فينياس ولوكاس غرامام وأرون رو من الجولة، وكذلك فعلت فرقة «بيوغا» (Beoga) التي ترافق شيران في عروضة.

كذلك بدأ فنانون وشخصيات عامة يتحدثون علناً عن الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وحرية التعبير، وسلطة أصحاب المليارات في فرض الحدود السياسية للفن.

كما تحرك صنّاع البودكاست والمعلقون على وسائل التواصل الاجتماعي، ليصلوا إلى جمهور بالملايين ويغوصوا في تفاصيل الجدل المثار إذ شرعوا في التساؤل عن هوية «كرافت»، وفحصوا علاقته الممتدة بإسرائيل، وحملته المناهضة لحركة «المقاطعة (BDS)»، فضلاً عن الآلة المالية الضخمة التي تدعم نشاطه السياسي.

لقد أدت محاولة معاقبة «ماكلمور» في نهاية المطاف إلى وضع «كرافت» و«شيران» ومؤسسة الترفيه ذاتها تحت مجهر تدقيق غير مسبوق. فبدلاً من إسكات رسالة الحرية الفلسطينية، ساهمت تصرفاتهم في تعزيزها وإصبالها على نطاق أوسع.

وفي المحصلة، لا تقتصر هذه القصة على صراع بين فنانين متخصصين، تماماً كما لا يمكن في الوقت نفسه اختزال التحولات التي تشهدها هوليوود في مجرد معسكرين يتبادلان الرسائل العلنية. فلا الأمرين يمثلان مظهرًا من مظاهر حراك ثقافي أوسع نطاقاً ينبع من القاعدة الشعبية في المجتمع الأمريكي.

لقد بدأ الناس –على اختلاف خلفياتهم– يفتحون أعينهم أخيراً على الجرائم الإسرائيلية وعلى النفوذ الهائل الذي طالما مارسته تل أبيب على بلادهم. وباستثناء استطلاعات الرأي التي تُجرى من حين لآخر، نادراً ما تنصرد تلك القصة عناوين الأخبار، ولكن عندما تخرج الصدقة إلى هذا الحد، لا أموال «كرافت» ولا الملاعب التي يسيطر عليها بقدارة على إيقاف هذا الزخم.

كما أنها لا تستطيع إسكات صرخة فلسطين حرة، التي أطلقها «ماكلمور»، وهي صرخة بات يرددها اليوم الملايين حول العالم.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

هل تتغير السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتخابات التجديد النصفي؟



بقلم:

د. جيمس زُغبي ○

بسياسات الماضي الفاشلة المؤيدة لإسرائيل.

لقد بعثت الانتصارات الانتخابية الالافنة – مثل فوز عبدالرحمن السيد

على عضوة في الكونغرس تحظى بدعم المؤسسة الحزبية والمؤيدون لإسرائيل، وبتنويل ضخم تجاوز 70 مليون دولار من لجان العمل السياسي الكبرى والأموال «المظلمة» – برسالة واضحة مفادها أن التغيير بات وشيكاً.

إن صياغة السياسة المتعلقة

بمنطقة الشرق الأوسط ليست من مهام اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي، لذا فإن مطالبة الحزب بإقرار بات بشأن هذه القضية يُعد توجيهاً خاطئاً للجهود وهذراً لها.

وتكتسب انتصارات شخصيات مثل المتبرعين الذين يقدغون بهذه الأموال، فإنهم يلتزمون بالنهج التقليدي السائد، فهم يتجنّبون المخاطر، وهو ما يجعلهم متحفلين عن واقع الناجحين، ويسعون بالتالي وراء الربح بقدر سعيهم لتحقيق النتائج الانتخابية.

أما إذا أراد الديمقراطيون الضغط على اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي، فيلزم بعض المقترحات للمجلات التي يمكن لهذه اللجنة إجراء تغييرات فيها:

○ إصلاح آلية تمويل الحملات الانتخابية لإبعاد الأموال الضخمة عن السياسة، والقضاء على الدور المفسد للجان العمل السياسي الكبرى والأموال المجهولة المصدر في الانتخابات.

○ دعم جهود رئيس اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي الرامية إلى توجيه المزيد من الموارد نحو بناء فروع الحزب على مستوى الولايات، بدلاً من تحويل الأموال إلى المستشارين.

○ اتخاذ قرار يدعم أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين الأربعين (من أصل 47) الذين صوتوا لصالح تقليص بعض أشكال المساعدات العسكرية لإسرائيل.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

أفول «حزب الله» ومستقبل لبنان



بقلم:

د. نبيل العسومي

حيث تسببت هذه المليشيا المسلحة الإرامية التابعة إلى إيران في دمار شامل للبنان ولأمله ولم تجلب أي فائدة أو مصلحة للبنانيين –فضلاً عن الاحتلال الإسرائيلي لجزء كبير من أرضه– من هيمنة سلاح حزب الله، وتغوّل على الدولة والمجتمع معاً.

يتفق معظم المحللين السياسيين على أنّ النظام في إيران حول لبنان

يدعنا ننظر إلى الواقع كما هو. يعاني لبنان –فضلاً عن الاحتلال الإسرائيلي لجزء كبير من أرضه– من هيمنة سلاح حزب الله، وتغوّل على الدولة والمجتمع معاً. ويتفق معظم المحللين السياسيين على أنّ النظام في إيران حول لبنان إلى رهينة عبر هيمنة المليشيات المسلحة، بما أدى إلى تآكل مفهوم الدولة الوطنية، حتى غدت المؤسسات اللبنانية الرسمية في بعض الأحيان مجرد غطاء لأنشطة هذا الحزب ومليشياته يتصرفون فيها كيفما يشاؤون. وهذا ما يفقّد الدولة قدرتها على ممارسة سلطتها وسيادتها الفعلية وأداء وظائفها الأساسية تجاه المواطنين الذين يعانون من غياب الخدمات الأساسية. فالمسألة هنا ليست أزمة طارئة، بل تحولت إلى خلل بنيوي يجعل الحكومة المركزية اللبنانية عاجزة عن ضبط الأمن على النحو المطلوب، وعن بسط سيطرتها على الجميع: أرضاً ومجتمعاً وخدمات. بل كانت الدولة –قبل الرئاسة والحكومة الجديدين– شبه عاجزة عن اتخاذ قرارات سيادية، وفي مقدمتها قرار الحرب والسلم؛ والسيطرة على «قرار السلم والحرب» هي الجوهر الحقيقي للسيادة في أي دولة.

من يقف وراء الهجمات على

خطوط الطاقة في سورية؟

تكرّرت أخيراً حوادث وانفجارات في عدة مناطق سورية، طالت خطوط إمدادات الطاقة ومواقع ومنشآت أخرى، منها محطة تشرين في ريف دمشق، التي أدى تفجير فيها إلى خروج ثلاث محطات توليد كهرباء عن الخدمة. وقبلها حدث تفجير في خط تصدير غاز معمل الجبسة في 18 أغسطس الماضي، واعتبرته السلطات السورية عملاً تخريبياً متعمداً. وكذلك وصفت تفجير الصمام المقطعي في خط الغاز الممتد من منطقة النسّولا إلى مدينة دير الزور في 28 الشهر الماضي (سبتمبر).

يضع توالي هذه الحوادث أو الأعمال التخريبية مسألة أمن البنية التحتية في سورية أمام اختبار جديد، لكونه يجعل حماية شبكة الطاقة والمياه والاتصالات والطرق جزءاً من الأمن الوطني في سورية الجديدة، لا مجرد مهمة فنية تتولاها وزارة الطاقة والجهات المختصة. وبالتالي، لم يعد ملف الطاقة في البلد كما كان يُنظر إليه في فترة نظام الأسد مشكلة اقتصادية وتقنية، تستلزم إعادة تأهيل حقول النفط والغاز، وإصلاح محطات الكهرباء المتضررة وشبكات النقل القديمة، ومعالجة النقص في الوقود، وذلك كله يحتاج استثمارات مالية ضخمة لإعادة الطّاقة إلى مستويات مستقرة. لكن الجديد عمليات التخريب التي تضيف بعداً آخر، يتعلق بأمن منشآت الطاقة التي يعدّ أساسياً من أمن سورية واستقرارها. تأتي هذه الاستهدافات في وقت تحاول فيه الحكومة إعادة تأهيل قطاع الطاقة، وزيادة إنتاج النفط والغاز. واستقطاب استثمارات أجنبية من أجل التعافي والشروع بإعادة الإعمار. وتزداد تأثيراتها، لأن إنتاج الغاز السوري ما زال أقل من الاحتياجات الداخلية. وبحسب وزارة الطاقة، يبلغ الإنتاج المحلي من الغاز حوالي 8.5 ملايين متر مكعب يومياً، بينما حاجة البلاد نحو 24 مليون متر مكعب يومياً، ما يفرض الاعتماد على الواردات الخارجية لتغطية جزء من احتياجات محطات توليد الكهرباء. كما أن استهداف خطوط الغاز ليس مجرد عمل تخريبى لمنشأة، لأن نتائجه تنعكس سلباً على الحياة المعيشية لغالبية السوريين، حيث يفضي توقف الغاز إلى تراجع قدرة توليد الكهرباء، التي تؤثر في المياه والصناعات والمستشفيات والمتاجر والاتصالات وسواها. فضلاً عن أن لاقطاع إمدادات الغاز أو الكهرباء أثراً نفسياً وسياسياً متركباً، لا على حياة السوريين فقط، بل أيضاً على صورة الدولة في المراحل الانتقالية، ويظهر مدى قدرتها على توفير الأمن والخدمات الأساسية.

باتت الدولة السورية أمام اختبار جديد يتعلق بمدى قدرتها على حماية المنشآت والمرافق الحيوية، خصوصاً أن استهداف خطوط الغاز والمنشآت الحيوية لا يبدو مجرد حادثة تقنية عابرة، يشي تكرارها بدخول مرحلة جديدة من الاستهداف المنظم،

أخبار الخارج

وقد أدى ذلك إلى عجز الدولة اللبنانية عن احتكار القوة المسلحة اللازمة للدفاع عن السيادة الوطنية والتراب اللبناني، بسبب تفوّل هذه المليشيات ومنافستها لها في أحصّ أدوارها. فهي تتمدّد على أساس مناطقيّ وطائفيّ، وتستغلّ موارد الدولة التي سيطرت على جزء منها، وتستقرّي بالسلاح والمال المستجلبين من الحرس الثوري الإيراني بما يعينه ذلك من انتهاك لسيادة لبنان وقراره الوطني، وإحلال الولاء المذهبي للولي الفقيه في إيران محلّ الهوية الوطنية الجامعة.

ومن الواضح أنّ علاقة حزب الله بإيران قد تحوّلت إلى تميّية عقائدية وتنظيمية صريحة ومعلنة، جعلت قراراته نابعة من المصالح الإيرانية لا من المصلحة الوطنية اللبنانية. وأدّى ذلك إلى تآكل النموذج اللبناني القائم على التعددية والمدنية، وإلى تعميق الاستقطاب العنديبة والمدنية، وإلى تعميق الاستقطاب الطائفي، حتى بات الجميع ينظر إلى سلاح حزب الله بوصفه أداة «غلبة» داخلية لا أداة «مقاومة» خارجية.

ويبقى في النهاية مستقبل هذا الحزب: حيث فرضت خسارة قياداته التاريخية وتصادع الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، وأقعا جديداً يعيد تشكيل أدواره.

فعلى الصعيد العسكري من الصعب أن يتمكن من إعادة بناء قدراته بالرغم من أن التقديرات الإسرائيلية تشير إلى تلك الإمكانية خلال أربع أو خمس سنوات إذا ما استمر الحزب محتفظاً بوجوده العسكري في لبنان ولم تتمكن الدولة اللبنانية من تجريدّه من سلاحه.

أما على الصعيد السياسي تشير المؤشرات إلى تراجع القاعدة الشعبية للحزب ونفقه أغلب التيارات السياسية اللبنانية على ما تسبب فيه للبنان من كوارث بسبب مقاوماته وخدمته للمشروع الإيراني. ولذلك ليس هنالك من أفق للحزب سواء التحول إلى حزب سياسي ويتخلى عن الطابع المليشياوي وعن سلاحه الذي ألحق بלבّان أفرح الأضرار على كل الأصعدة.

من يقف وراء الهجمات على

خطوط الطاقة في سورية؟

إضافة إلى آثاره الكبيرة على قطاع الطاقة في مرحلة تحاول فيها البلاد استعادة الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والخدمي. وما يزيد من تأثيراته أن منشآت الطاقة تشكل هدفاً شديد الحساسية، لأن حادناً صغيراً فيها يمكن أن ينتج أزمة كبيرة، فتفجير صمام واحد لا يحتاج قوة عسكرية كبيرة، ولكن يمكنه وقف تدفق مئات آلاف الأمتار المكعبة من الغاز، والتأثير في محطات توليد الكهرباء.

يتعلق السؤال الذي طرحه هذه الحوادث التخريبية بالجهة التي وراءها، والمستفيدة منها، وما إذا كانت ترتبط بمجموعات محلية تهدف إلى تعطيل إمدادات الطاقة، أو أطرار حارجية لها مصلحة في إرباك الحكومة السورية، وضرب عمليات التطوير في هذا القطاع، فضلاً عما يمكن أن تحمله هذه العمليات من رسائل تؤثر في الاستقرار، وإظهار أن سورية ممر طاقة غير آمن، في وقت يكثر فيه الحديث عن مكنات تحويلها إلى ممرٍ يبدل لخطوط الطاقة، في ضوء أزمة مضيق هرمز، وتحوال في حكومتها توفير بيئة للاستثمار والتعافي والشروع في إعادة الإعمار.

قد لا تكون مصادفة تزامن هذه الاستهدافات مع انطلاق أعمال الجزء الثاني من المرحلة الثانية لمشروع خط الغاز العربي في سورية، لاستكمال منظومة الخط من الحدود الأردنية إلى الحدود التركية، بطول يقارب 566 كيلومتراً، والمجهزة للعمل في الاتجاهين. ولا تتوفر أدلة تسمح بالقول إن وراء هذه الاستهدافات أهدافاً سياسية، لكن هذا لا يمنع وجود مثل هذا الاحتمال، خصوصاً أن تكرارها يطرح مشكلة أوسع من أنها حوادث معزولة. ويمكن تصور أكثر من جهة لها مصلحة في ضرب البنية التحتية في سورية، وإظهار عجز سلطاتها، في وجود خلايا مسلحة أو شبكات تخريب، قادرة على العمل بأسلوب منخفض الكلفة، سواء من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو فلول النظام المرتبطين بحزب الله اللبناني والنظام الإيراني، أو جهات أخرى متضررة من التطورات السورية. ولا يمكن استبعاد إسرائيل الساعية إلى ضرب استقرار سورية الجديدة، ولا تكف عن ادعاءاتها على الأراضي السورية.

لا يخفي ما سبق وجود عوامل أخرى تتعلق بالبنية التحتية المنهكة، وبهشاشة الجغرافيا الأمنية لخطوط الطاقة السورية، التي تمتد مئات الكيلومترات عبر مناطق مفتوحة وصحراوية، خصوصاً في أرياف دير الزور والبادية والحسكة. وقد باتت الحكومة السورية في مواجهة مهمة مزدوجة: إعادة بناء بنية تحتية عانت طوال سنوات من تبعات الحرب والإهمال والنهب، وحماية ما يجري تأهيله وإصلاحه من أعمال التخريب والاعتداءات، ومنع إعادة إنتاج الخراب بأبوات أقل كلفة، وأكثر تأثيراً في الدولة والمجتمع.

○ كاتب وصحفي سوري